المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد:06، العدد:01 (2022)، ص546-559

مسألة الحدود بين إيالتي الجزائر وتونس وأثرها على النشاط التجاري في القرنين 17 و 18م

The Question of the borders between Algeria and Tunisia and their effect on commercial activity in the17AD and 18AD centuries

يوسف مالكي
مختبر تاريخ الجزائر
جامعة وهران 01 (الجزائر)
malki.youcef@edu.univ-oran1.dz

حميد آيت حبوش
جامعة وهران 01 (الجزائر)
hamidaithabouche@yahoo.fr

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2022/01/10
تاريخ القبول:
2022/04/06

الكلمات المفتاحية:
- ✓ إيالة الجزائر
- ✓ إيالة تونس
- ✓ التجارة
- ✓ الحدود

الملخص:

تعد الخلافات الحدودية بين ايالتي الجزائر وتونس إحدى أهم العوامل المتحكمة في العلاقات السياسية بين البلدين؛ حيث يؤكد جل المؤرخين أنها لم تكن واضحة المعالم من الناحيتين الجغرافية والسياسية، الأمر الذي دفع حكام الإيالتين لتوسيع نفوذهما ولو على حساب أراضي جيرانها، وبالرغم من إبرام معاهدة 1614م وتعديلها سنة 1628م فإن الصراع ضل قائما، كما زادت القبائل المنتشرة على الحدود من تأجيج هذا النزاع. وقد انعكست هذه الصراعات سلبا على حركية التجارة بين البلدين، فقد نتج عن هذا الوضع جو من الاضطراب الأمني في الطرق التجارية وانتشار قُطَّاع الطرق، وامتهان بعض القبائل السطو على القوافل التجارية المنتقلة بين البلدين، ضِف إلى ذلك تضارب العملات في أسواق البلدين، مما يؤدي إلى صعوبة تحديد الأسعار، كما أن ضريبة العبور المفروضة في الحدود على القوافل، كانت هي الأخرى تساهم في رفع أسعار السلع الواردة على أسواق الإيالتين.

Article info

Received:
10/01/2022
Accepted:
06/04/2022

Key words:
- ✓ the regency of Algeria,
- ✓ the regency of Tunisia
- ✓ Trade
- ✓ borders

Abstract:

The conflict on borders regarded the main aspect that govern the relationship between the state of Algeria and Tunisia. Most of historians proved that this relationship was not clearly neither politically nor geographically. This situation promoted the rulers of both states to expand their influence on the borders, despite the 1614 treaty and its amendment in the 1628 AD, the conflict remain and the tribes spread on the borders further. The conflict reflected the dynamic of trade between the states and led to destabilization and resulted to unsecurity on the tread roads and spread of robbery. It also contributed to raising the prices of imported goods on the both states

*المؤلف المرسل

مقدمة

إن الدارس والمتتبع لأطوار التاريخ المغاربي الحديث عامة وتاريخ العلاقات التي ربطت الجزائر بتونس خلال الفترة العثمانية على وجه الخصوص لاحظ وبوضوح ذلك التباين الحاصل في العلاقات السياسية بين الإيالتين الجزائرية والتونسية، والتي تميزت في مختلف فتراتها بالتأرجح بين السلمية والعدائية، خاصة في بداية القرن السابع عشر، لعبت فيه أزمة الحدود دورا فعالا في تحديد ملامح سياسة كل بلد ضد الآخر.

لقد ساهم الوضع الجغرافي غير الواضح في تخوم البلدين، إلى جانب عدم اهتمام الدولة العثمانية بمسألة تحديد النطاق السياسي والجغرافي لكل من الإيالتين الجزائرية والتونسية في ظهور بوادر الصراع والخلاف بين حكامهما خاصة في ما يتعلق بتحديد نفوذهم في المنطقة الحدودية، وكذا مسألة تبعية القبائل التي كانت تستوطن هذه المنطقة وحتى القريبة منها، وهي القبائل التي كانت تتنقل باستمرار فرارا من دفع الضرائب التي كان يفرضها حكام البلدين، الأمر الذي من شأنه خلق جو من الاحتقان العسكري بين الإيالتين، وهذا ما جعلهما أمام حتمية تحيين الحدود وجعلها ثابتة بشكل دائم. بالرغم من كل المحاولات المتكررة لوضع حد لكل تلك التجاوزات التي كانت تجري في تخوم شرق الجزائر وغرب تونس، وتمكن حكامهما من ترسيم الحدود، إلا أن الوضع في المنطقة المذكورة آنفا ظل متأرجحا بين الهدوء الحذر والتوتر الشديد، وهذا ما سينعكس بشكل أو بآخر على النشاط التجاري بين سلطتي البلدين من جهة وبين رعيتهما من جهة أخرى، ومن هذا المنطلق جاءت دراستنا لهذا الموضوع تحت عنوان: الصراعات الحدودية بين إيالتي الجزائر وتونس في القرنين 17-18م وانعكاساتها على حركية التجارة بين البلدين.

اقتصرت دراستنا هذه على المشاكل والخلافات التي كانت فيها مسألة الحدود السياسية والجغرافية جوهرها والتجاوزات التي كانت تقوم بها قبائل التخوم سببها فقط دون الخوض في باقي الصراعات التي لم يكن موضوع الحدود سببا فيها. ولمعالجة هذا الموضوع انطلقنا من إشكالية رئيسة وهي: **إلى أي مدى ساهمت مشكلة الحدود بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرنين 17-18م في التأثير على حركية النشاط التجاري بينهما؟**

تندرج هذه الدراسة ضمن المواضيع المهتمة بمعالجة تاريخ العلاقات البينية المغاربية في الفترة الحديثة، وبذلك تظهر لنا أهمية هذا الموضوع في كونه يتناول جزئية هامة في تاريخ المنطقة المغاربية وهي انعكاسات العلاقات السياسية بين بلدان المغرب على المجالات الأخرى خاصة فيما يتعلق بالعلاقات التجارية.

1. جذور أزمة الحدود بين الإيالتين وتطورها

1.1. الملامح الجغرافية للمنطقة الحدودية

تميزت الملامح الجغرافية والسياسية العامة للشرق الجزائري والغرب التونسي في الفترة التي تزامن فيها التواجد العثماني في الجزائر وانهيار الدولة الحفصية في تونس، بالتداخل وعدم الثبات والوضوح؛ حيث كان نفوذ الحفصيين يمتد في فترة القوة إلى حدود قسنطينة وبجاية، أما في فترات الضعف فيكاد ينحصر في الشمال

الخصب والشريط الساحلي، كما وقد شهدت الدولة الحفصية في أواخر عهدها أزمة عميقة وطويلة أدت إلى تشتت مجالها الترابي[1] إلى وحدات عديدة أهمها بقايا الملك الحفصي في الشمال الشرقي للبلاد حيث الحاضرة ومناطق وسط البلاد وجزء من الشمال الغربي. أما العثمانيون فقد بسطوا نفوذهم في الجنوب إضافة إلى بعض المدن الساحلية كقابس وصفاقس والمهدية وسوسة، أما باقي المناطق الساحلية فقد كانت في قبضة الإسبان آنذاك[2].

بعد فشل محاولة خير الدين باشا في جعل تونس خاضعة للدولة العثمانية بشكل دائم جهزت حملة جديدة بقيادة علج علي الذي تمكن فيها من القضاء على حكم مولاي حميدة الحفصي وحرر تونس من الإسبان وألحقها بالجزائر فأصبحت جزء من الإيالة الجزائرية، كما قام علج علي بتعيين رمضان نائبا عنه بإقرار من الباب العالي وتلبية لرغبة التونسيين[3]. كما تؤكد الوثائق العثمانية تبعية تونس للجزائر في هذا التاريخ [4].

كما تجدر الإشارة إلى أنه قد سبقت عملية إلحاق تونس بالجزائر نزاعا بين السلطتين العثمانيتين في كل من طرابلس الغرب والجزائر حول منطقة الجنوب التونسي[5]، ففي هذا الشأن أثار بايلر باي الجزائر مسألة تبعية الجنوب التونسي إلى الإدارة العثمانية بالجزائر، كما كان يقدم إليه أعيان تونس من أجل إلحاقهم به، خاصة في ظل رفض السلطان العثماني المساعي الحثيثة لحاكم طرابلس الغرب الذي كان يطالب فيها بتبعية تونس وضواحيها لإدارة طرابلس الغرب، لكن رغبة الباب العالي في المحافظة على الوضع الإداري القائم حال دون ذلك، مما رجح كفة حكام الجزائر وبذلك بقي حال الجنوب التونسي على نفس الوضع الذي كان عليه منذ سنة 1557م[6].

لعل قيام أعيان وأشراف مدينة تونس بتوجيه عريضة إلى الباب العالي والتي أشادوا فيها بخصال رمضان باشا واقتراح تعيينه باشا على تونس، وهو ما يعبر أيضا عن عدم رضاهم لربط بلادهم بالإدارة العثمانية بالجزائر، وتمنوا أن يتم إلحاقهم مباشرة بالسلطة العثمانية، إلا أن الفرمان الصادر عن الباب العالي بهذا الشأن يعتبر حاسما للمحافظة على ربط تونس بالإدارة العثمانية بالجزائر وما يستدل به في ذلك: "**لقد فوضت ولاية إيالة تونس إلى الجزائر**"[7]. ويتضح من خلال ما سبق طرحه أن سكان تونس كانوا يتأرجحون في انتمائهم بين السلطة العثمانية في الجزائر وبين السلطة المركزية في الباب العالي وذلك حسب ما يطرأ من مستجدات. بقي الوضع الجغرافي متقلبا وغير ثابت في معظم الأوقات التي سبقت سنة 1587م حتى أصدرت الدولة العثمانية فرمان يقضي بجعل تونس إيالة تابعة للباب العالي شأنها في ذلك شأن الجزائر[8]، ففي ظل ظهور بوادر انفصال تونس عن الجزائر، والتي تعد عصبها في غرب المتوسط، كما أبانت عن قوتها البحرية والعسكرية والتي بثت بها الرعب في أوساط القوى الصليبية الأوروبية، الأمر الذي جعل توحيد إيالات تونس وطرابلس والجزائر تحت سلطة واحدة أمرا ضروريا، لذلك كله أصبح لزاما على السلطان العثماني وضع حواجز بين الجزائر وتونس وطرابلس الغرب، تُسير كل واحدة منها بواسطة باشا يعين من العاصمة العثمانية[9].

لم يكن هذا الإجراء اعتباطيا وإنما كان حتمية تاريخية خاصة أمام تنامي قوة ونفوذ حكام الجزائر؛ إذ امتدت سلطتهم إلى تونس وطرابلس الغرب، باعتبارهم أصحاب الفضل في تحريرهما من السيطرة الإسبانية وإلحاقهما بأملاك الدولة العثمانية، وهو الأمر الذي جعل الدولة العثمانية ترتاب منهم وتشم رائحة التمرد ومحاولة الانفصال عنها لهذه البلاد، وصعوبة شن حملة عسكرية عثمانية على المنطقة للحيلولة دون حدوث ذلك لبعد المسافة بين مركز الخلافة والجزائر[10]وعلى هذا الأساس تقرر أن تكون مدة حكم الباشا في الإيالات المغاربية ثلاث سنوات، وهي مدة قصيرة وغير كافية للتفكير في الانفصال[11]. كان جل ما يخشاه السلاطين العثمانيين هو أن تستولي الجزائر على تونس التي كانت في ما سبق إقليما خاضعا لها، هذا من جهة ومن جهة أخرى كان السلطان العثماني يدرك المحاولات المتكررة التي كانت تقوم بها الجزائر في سبيل جعل هذه التبعية حقيقة ملموسة، إلا أن تونس كانت تعارض ذلك بشدة وترى نفسها إيالة تتبع للباب العالي شأنها في ذلك شأن الجزائر ولهذا قام ديوان الأوجاق فيها عام 1590م بالتمرد على سلطة الباشاوات، وانتهى ذلك بالإطاحة بنظام الباشاوات في تونس واستبداله بنظام الدايات وأصبحت بذلك البلاد التونسية بعد هذا التمرد تتبع الباب العالي مباشرة[12].

اتبعت كلا الإيالتين بعد هذا التحول السياسي سياسة توسيع مجالها الجغرافي ولو كان ذلك على حساب جيرانها، ومن هذا المنطلق طفت على السطح أزمة كبيرة بين البلدين جوهرها الصراعات الحدودية[13]، هذه الأخيرة التي ستلعب فيها القبائل دورا كبيرا، ويؤكد الأستاذ عميراوي ذلك في قوله: "... **ربط الحدود الجزائرية الشرقية بمواطن وحركة تنقل القبائل...**"[14]. وهذا كله في ظل الظروف السائدة خلال هذه الفترة والتي تميزت جغرافيا بعدم وضوح معالم الحدود السياسية بينهما سواء كانت برية أو بحرية[15].

2.1. بروز أزمة الحدود واتفاقية 1614م

استحدثت الدولة العثمانية كل تلك الإجراءات التي تضمنها فرمان 1587م والمذكورة آنفا ظنا منها أنها بذلك ستخلق جو من الاستقرار في المنطقة المغاربية، إلا أن واقع الحال كان عكس ذلك تماما، فمن المعلوم أن ما استحدثته كان مقتصرا على الجانب السياسي دون تحديد الحد الجغرافي الفاصل بين هذه الإيالات، خصوصا التخوم الجزائرية التونسية، وهو ذات الأمر الذي من شأنه فرض واقع أخر أساسه الخلافات والتصارع العسكري المحموم حول الامتداد الترابي للبلدين والذي ستلعب فيه القبائل الحدودية دورا جوهريا[16]؛ حيث تثبت الدراسات التاريخية أن معظم هذه الحروب التي نشبت بين الإيالتين قد تسببت فيها القبائل الحدودية المتمردة على نظام الحكم السائد[17]، ومن أشهر تلك القبائل قبيلة الحنانشة[18]، التي كان يمثلها حنانشة تونس، أولاد شنوف، وحنانشة الجزائر، والذين كانوا يتميزون بكثرة التنقل بحثا عن أراضي الرعي وهذا ما كان يجعل من عملية تحديد ولائهم أمرا عسيرا، بالإضافة إلى عامل تهرب تلك القبائل من دفع الضرائب ونزوحها من إيالة اتجاه ايالة أخرى، فكان نفوذها قويا داخل تخوم الإيالتين، يضاف إلى الحنانشة أيضا قبيلة النمامشة فهي الأخرى من القبائل التي كان لها نفوذا كبيرا في شرق الجزائر[19]. بتشكل الكيان السياسي التونسي

والمنفصل عن الجزائر سنة1587م أصبح رسم الحدود بين الإيالتين في ظاهره أمرا يسيرا، وعليه فلقد استدعت الضرورة لتحديد الحيز الضريبي في فترة حكم رمضان باي تونس سنة 1612م وهو الذي هجم على قبيلة بني شنوف[20]، الذين كانوا يستوطنون مناطق التخوم بالقرب من الكاف الذين كانوا يتحايلون في ولائهم لإحدى الإيالتين حسب ما يتفق ومصلحتهم، وأمام هذه التحركات العسكرية التي أقدم عليها التونسيون، لم يقف الجزائريون موقف المتفرج؛ حيث شرعوا في الرد عليها في رجب 1022هـ (17 أوت- 15 سبتمبر 1613م) وكاد الجيشان أن يلتحما إلا أن توسط بعض الجهات الدينية حال دون ذلك الأمر الذي عجل بإبرام معاهدة واد السراط[21]وتم ذلك في ربيع (1023هـ/1614م)، والذي نص على أن يكون الخط التضاريسي لوادي سراط الحد الطبيعي الفاصل بين السيادتين[22]، فما هو منه إلى شرقه يخضع للتونسيين وما هو منه إلى الغرب فللجزائريين[23].

تكمن أهمية هذا الحدث في كونه أفضى إلى أول اتفاق حدودي بين الطرفين ومن الواضح أن هذه الحدود طبيعية وليست بشرية، والدليل على ذلك أن هذه الحواجز لم تضع للتنقلات المتكررة للقبائل الفارة من دفع الضرائب، وهذا ما سيوقع البلدين في مشكلة أخرى؛ حيث قام التونسيون بخرق معاهدة ضبط الحدود التي أبرمت عام 1614م[24].

3.1. تجدد الأزمة واتفاقية 1628م

لم تعمر معاهدة 1614م طويلا فقد عادت العلاقات إلى التأزم مجددا؛ حيث قام التونسيون بنقض معاهدة ضبط الحدود المذكورة سابقا[25]، وذلك بقيام محلة تونس بنهب ممتلكات عرش أولاد سعيد وأولاد رقانة التابعتين لقبيلة الحنانشة فهدد حاكم الجزائر بغزو تونس إن لم تقدم التعويضات لهؤلاء المتضررين، وأمام هذا التهديد وتعنت تونس ورفضهم الشروط الجزائرية، تجهز الطرفان للقتال إلا أن التدخل السريع لأهل العلم ورجال الدين حال دون ذلك فافترق الطرفان على صلح مؤقت[26].

لقد تميزت علاقات البلدين في الفترة التي تلت هذه الحادثة بعدم الثقة، لتعود بعد ذلك علاقات البلدين إلى التوتر مجددا، ففي سنة 1628م قام الباي مراد كورسو بالاستيلاء على موقع عسكري المسمى أرقو، وهو مركز خاضع لسلطة الجزائر والواقع غرب مدينة الكاف[27]، وأمام هذا التحرك التونسي جهز حاكم الجزائر قوة حربية كبيرة، وفي ذات الوقت خرج جيش كبير من مدينة تونس قوامه أكثر من خمسة عشر ألف مقاتل، ومثلهم من الفرسان يضاف إليهم من التحق بهم من العربان، يقودهم مراد كرسو[28]، كما وقد استمال الجانب التونسي قبائل الحنانشة المقيمين في المناطق المتنازع عليها، وغادر الجيش التونسي العاصمة على مرات بين 9 من أفريل و25 منه، تحت قيادة أمير البحر القابودان أسطا مراد الجنوي، وما أن وصل إلى ميدان المعركة حتى توغل في التراب الجزائري. أسفر الالتحام الأول إلى انهزام الجيش الجزائري، الأمر الذي فرض على قائد هذا الأخير طلب المهادنة يوم 25 ماي 1628م بعد أن خسروا معظم أسلحتهم، وبذلك جنح مراد كرسو إلى السلم خشية أن تؤول العملية إلى الاستيلاء على قسنطينة وعنابة[29]، وفي يوم 27 ماي 1628م عادت

المعارك مجددا والتي استبسل الجيش الجزائري فيها، وبذلك دارت الدائرة على الجيش التونسي؛ حيث تكبد خسارته الأولى إذ خسر أغلب عتاده الحربي، فضلا عن العدد الكبير من الأسرى الذين نفذ فيهم حكم الإعدام والذين كان بينهم عدد من الضباط[30].

واصل الجيش الجزائري تقدمه نحو العاصمة تونس ومحاصرتها، وبعد عيد الفطر أعلن قائده عن شروطه في 9 جوان 1628م وهي:

- إجلاء الكاف وإعادة أرقو.
- تسليم منطقة الجريد.
- دفع تعويض مالي قدره سبعمائة ألف قطعة من العملة الذهبية[31].

انسحب قائد أوجاق الجزائر يوم 20 جوان 1628م وأمر بالعودة إلى الجزائر، وأن الكلمة الأخيرة للمفاوضات[32]، وحتى حاكم تونس يوسف داي قرر الموافقة على الصلح معهم[33]، وفي هذه الأثناء جرى اتفاق بين طرفي المفاوضات، وهو اتفاق مؤرخ في 4 ذي القعدة 1078هـ-6 جويلية 1628م في شأن حدود الإيالتين مبني على رسم الحدود؛ حيث نص الاتفاق على أن يكون الحد الفاصل بين الإيالتين وادي سراط[34] وسميت هذه المعاهدة نسبة لهذا الوادي[35]، وعلى هذا رسمت الحدود على النحو التالي: تبدأ من وادي ملاق إلى رأس جبل الحافة ثم البحر[36].

كما اقتضت بنود هذه المعاهدة على أنه من دخل إيالة الجزائر وحل في غرب وادي سراط يكون خراجه لقسنطينة ولا يطالبه أهل تونس، وكل فرد دخل تراب تونس من الرعايا فاجتاز الوادي إلى شرقيه فخراجه لهم ولا يطالبه أهل الجزائر[37]. وما يلاحظ أن الحدود هذه المرة لم تكن مجرد حدود طبيعية فقط وإنما ذات طابع سياسي وحتى جبائية، وبالتالي يصبح حد السيادة هو حد الجباية[38]. ولكن بما أن القبائل الحدودية حرة في اجتيازها لهذا الحد الطبيعي فإنها تستغل هذه الثغرة للتهرب قدر الإمكان من دفع الجباية، وهكذا نستشعر محدودية ونسبية هذا التطور في تصور مسألة الحدود[39]، وتجدر الإشارة إلى أن قضية الحدود لم تنته في تلك اللحظة، وإنما تجددت مع اعتلاء البايات المراديين للسلطة في تونس، وهذا حين قدم حمودة باي ابن مراد باي (1631- 1659م) بكسر شوكة القبائل التخومية المحاربة الكبرى، وخاصة منها أولاد شنوف في اتجاه الغرب وأولاد سعيد في اتجاه الجنوب[40]. ولم يتغير وضع الحدود بتغير السلطة الحاكمة في ايالة تونس، فبزوال حكم العائلة المرادية وتعويضها بالحسينية، هذه الأخيرة التي تجددت بمجيئها مسألة الحدود، ففي سنة 1707م نشب خلاف شديد بين الداي الجزائري "**محمد بكداش**" والباي التونسي "**الحسين بن علي**" حول جزيرة طبرقة[41].

وبالرغم من المحاولات المتعددة لتثبيت هذه الحدود في العهد العثماني فهي لم تعرف الثبات والاستقرار، وهذا حسب رأي الأستاذ عميراوي بقوله: "...**ولعل هذا ما دفع نوشي إلى وصفها بالحدود الغير الثابتة، أو ما يمكن أن نعبر عنها بالحدود البشرية بدل الحدود السياسية...**"[42]، فالعامل البشري أثر على العامل السياسي الذي يفرض وجود حدود مرسومة ومعلومة.

2. انعكاسات مسألة الحدود على حركية التجارة بين الإيالتين

1.2. انعدام الأمن وتداعياته على حركة التجارة بين الإيالتين

إن توتر المناخ السياسي بين البلدان المغاربية عامة والجزائر وتونس على وجه الخصوص، وكذا الصراعات العسكرية التي كانت دائرة بين الإيالتين في شأن الحدود من جهة، ومطاردتهما المستمرة للقبائل الحدودية المتمردة عليهما من جهة أخرى[43]، وهو الذي يعد من بين أهم العوامل المؤثرة في العلاقات التجارية لما له من انعكاسات سلبية على النشاط التجاري، ففي تونس كان كل تاجر يلعن الحرب مع الجزائر ويتمنى توقفها حالا نظرا لما تخلفه من أضرار نتيجة توقف النشاط التجاري[44]، كما تعتبر جل الدراسات المتخصصة في مثل هذه المواضيع أن هذا الوضع هو أحد أهم العوائق التي كانت تحول أمام قيام علاقات تجارية ترقى إلى مستوى حجم البلدين. وبالرغم من أن هذه التوترات السياسية والعسكرية لم توقف حركة التجارة بين البلدين إلا أنها ساهمت في تذبذبها الأمر الذي سينعكس سلبا على حجم المبادلات التجارية بينهما. لقد ساهم الجو المحتقن بين الإيالتين في انعدام الأمن على الطرق التجارية، ذلك بانتشار قطاع الطرق وامتهان بعض القبائل لأعمال السطو والنهب[45]؛ حيث عادة ما كانت تتعرض رحلة القوافل التجارية إلى العديد من المخاطر الأمنية كتعرضها لغارات القبائل ولقطاع الطرق مثل ما ذكره الورثيلاني في تونس: "... **حيث بدأت العصابات في منطقة نفزاوة تهاجم الركب وتستولي على ممتلكاته[46]فأتى الأعراب فغاروا على إبل الركب فنهبوا جملين ...وأخذوا الفضة وغيرها**"[47].

لقد كان غياب الأمن في كثير من مراحل طريق القوافل التجارية المتنقلة بين الجزائر وتونس، يشكل هاجسا كبيرا في نفوس التجار، وهذا بسبب الاعتداءات التي كان يقوم بها كل من القبائل والأعراش الجزائرية والتونسية على القوافل التجارية التي كانت تسلك الطرق البرية الرابطة بين البلدين، فقد كان لهذه الغارات والاعتداءات أثرا كبيرا في اضطراب الوضع الأمني وخلق توتر في العلاقات بين الدولتين بشكل عام والتجارية بشكل خاص[48]، ولإعطاء تصور واضح حول هذه الاعتداءات وانعكاساتها على حركية التجارة نورد على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، ما تعرضت له القافلة المنطلقة من قسنطينة نحو تونس وهي محملة بالبضائع النفيسة، والتي ما إن نزلت قرب نجع أولاد مناع حتى اجتمع أولاد هذه الأخيرة واتفقوا على الإغارة على القافلة، ففعلوا ذلك واستولوا على كل ما حوته هذه القافلة، وسط ذهول من أصحابها الذين لم يعهدوا هذا الشيء من أهل تونس[49].

لم تكن هذه المرة الأولى ولا الأخيرة التي يقدم فيها أولاد مناع على نهبهم لقوافل تجار قسنطينة، فقد كرر ذلك سنة 1173هـ-1760م وأخذوا القافلة بما فيها[50]، وفضلا عن أولاد مناع التونسية توجد قبيلة أخرى عرفت بقطع الطريق وهي قبيلة ورغمة وقد ورد ذكرها في المصادر على أنها كانت من بين أشهر القبائل تعمل على السطو وقطع الطريق وهم من رعايا تونس[51].

على غرار ما تم ذكره من أسماء القبائل المغيرة على القوافل التجارية، فقد أشارت الوثائق الأرشيفية إلى العديد من أسماء الأعراش التونسية التي اشتهرت بما اشتهرت به سابقاتها ونذكر منها مثلا، أعراش وشتاتة، الهمامة، ورغة... وغيرها من القبائل التونسية التي تقطن على التخوم الجزائرية التونسية[52]. لم تكن القبائل والأعراش التونسية وحدها من كانت تغير وتعتدي على القوافل التجارية بل حتى القبائل والأعراش الجزائرية ساهمت هي الأخرى بشكل كبير في زعزعة الاستقرار الأمني في المنطقة الحدودية، وهو ما تذكره لنا عديد الدراسات أن قافلة تجارية انطلقت من قفصة متجهة إلى الجزائر تحمل الكثير من البضائع القماشية غير أنهم لم يتجاوزوا زاوية الفندق حتى أغار عليهم قطاع الطرق[53]. ومن أبلغ صور انعدام الأمن في تلك الفترة هو ما يذكره لنا العياشي أثناء رحلته إلى الحج: "**ونزلنا بسكرة ضحى يوم الاثنين ... ووجدنا الركب الذين قدموا أمامنا نزلوا داخل البلد وأقاموا بها يومين قبلنا وخوف أهل البلد من عرب أولاد نصر بن بوعكاز وحذروا من غارتهم على إبل الركب...**"[54]، ويضيف العياشي أيضا قائلا: "**وكان ارتحالنا من بلاد بسكرة قاعدة بلاد الزاب يوم الخميس وسرنا على غاية من الوجل من عرب أولاد نصر لكثرة ما يخوفنا الناس منهم**"[55].

بالإضافة إلى قبائل أولاد نصر هذه التي ذكرها لنا العياشي نجد الكثير من قبائل وأعراش جزائرية أخرى امتهنت قطع الطريق والسطو على القوافل التجارية على الحدود الغربية التونسية مع الجزائر؛ حيث تكشف لنا وثائق الأرشيف عن أسماء بعضها، مثل قبيلة اللمامشة أو النمامشة، قبيلة الشعانبة، عرب واد سوف، الويدارنة، أولاد يحيى، الحراكتة، البرارشة، أولاد علي الحشيشة... وغيرها من القبائل الجزائرية التي عرفت بسطوها وإغارتها على القوافل التونسية [56]. ولم تكن تلك الغارات التي كان تقوم بها القبائل الجزائرية والتونسية على حد سواء مقتصرة على القوافل التجارية بل تعدته إلى قوافل الحج، رغم ما لهذه الأخيرة من المكانة الدينية والاجتماعية الكبيرة في قلوب الرعية والحكام[57].

إن مثل هذه الممارسات التي رأيناها سابقا من شأنها أن تخلق نوع من الاضطراب والخوف الذي يؤثر سلبا على نشاط وحركة المبادلات التجارية بين الجزائر وتونس، ويظهر لنا أثر ذلك في عدة نقاط نوجز ذكرها في ما يلي:

تغيير وجهة القوافل التجارية سواء المتجهة من الجزائر إلى تونس أو العكس إلى أسواق أخرى تكون فيها الطرق المؤدية إليها أكثر أمانا، مما يؤدي إلى ندرة السلع التونسية في الأسواق الجزائرية وكذلك ندرة السلع الجزائرية في الأسواق التونسية.

إن كثرة المعارك الدائرة بين البلدين وخاصة التي كانت الحدود مصرحا لها في اضطرار القوافل سلوك الطريق الصحراوي البعيد، وهذا ما سيتسبب في تأخر وصول القوافل إلى وجهتها وفساد الكثير من البضائع السريعة التلف مثل (العسل، الزبدة، والشمع...).

إن تعرض القوافل التجارية للسطو والإغارة المتكررة، دفع أصحابها للاستعانة برجال بعض القبائل لحماية أموالهم طوال الرحلة مقابل أجرة باهظة، الأمر الذي جعل التجار يرفعون أسعار بضاعتهم من أجل تعويض تلك الأجرة.

2.2. آثار مسألة الحدود على المعاملات التجارية بين الإيالتين

في ما يخص المعاملات التجارية فقد تأثرت إلى حد كبير، وذلك ما يظهر لنا جليا من خلال الضرائب أو الرسوم الجمركية التي كانت تفرضها سلطتي الإيالتين التونسية والجزائرية على القوافل والتجار الوافدين إلى أحد البلدين؛ إذ أنه عادة ما تدفع تلك القوافل في تجارتها ضريبة العبور على حمولتها وسلعها خاصة على حدود الأقاليم أو في مجال تنقلها، كما كانت أكثرها يدفع على مستوى المحاور التجارية والأسواق[58]، خاصة في أسواق الشمال[59]، هذا ما أدى إلى امتناع بعض التجار عن دخول الأسواق والمراكز التجارية الكبرى تجنبا لتسديد الضرائب خاصة القوافل الكبيرة منها[60].

والجدير بالإشارة أنا ذلك كان بأمر من الحكام، وما نستدل به بخصوص ذلك هو ما أورده ابن فكون: "**ففي مدينة قسنطينة كان من عادة الحكام فيها فرض ضرائب على الداخل والخارج منها إذ كانت القوافل التي تردها تستخلص منها الضريبة، فكان والد الشيخ أبي حفص بالباب على الداخل والخارج**"[61].

وقد تمثلت أثار هذه السياسة فيما يلي:

أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار من مكان إلى آخر، والتي كان يسعى من خلالها التجار لاستعادة وتعويض ما أقتطع منهم تحت اسم الضرائب والرسوم الجمركية[62].

تغير وجهة القوافل عن أسواق الشمال واستبدالها بالأسواق الصحراوية، في صورة تجار واد سوف الذين فضلوا الوجهة إلى غات من أجل التخلص من الضرائب التي كان يفرضها الحكام آنذاك [63].

لم تكن السياسة الضريبية العائق الوحيد الذي تصادفه القوافل التجارية في معاملات الشراء والبيع فقط، بل يضاف إليه مشكل اختلاف الأوزان، والقياس والعملة؛ حيث أن هذه العناصر لم تكن موحدة في أسواق البلدين[64]، وعلى هذا نجد أغلب التجار يقومون بالمقايضة عوض البيع والشراء بواسطة العملة التي كانت مختلفة من بلد إلى آخر، ومثال ذلك ما كان يحصل في أسواق كل من قابس وتوزر التونسيتين ومدينة بسكرة الجزائرية، كانت لكل منهما عملة خاصة يتعاملان بها[65]، علما أنه كانت توجد طريقة أخرى للبيع والشراء. وهي التي كانت تتم بواسطة الذهب وتثبت عديد المصادر أن هذه الوسيلة استخدمها معظم التجار والحجاج وهذا يرجع لرواجه ووفرته في كل بلد[66].

لقد أنتج هذا التنوع في العملة إلى خلق جو من التنافس بين العملات التونسية ونظيرتها الجزائرية؛ حيث تجمع معظم الدراسات التاريخية على تفوق المسكوكات التونسية على المسكوكات الجزائرية؛ إذ سيطر الريال التونسي على التعامل النقدي بالشرق الجزائري، منذ أن رفعت قيمته خاصة خلال حكم حسين باي وخلفه مصطفى باي بزيادة وزنه فضة، فصارت قدرته الشرائية85% بعد أن كانت 60%؛ إذ كانت هذه العملة أحد

العوامل المهمة في تحديد نوعية العلاقات بين بايلك الشرق الجزائري والإيالة التونسية[67]. ومن صور هذا الاختلاف في المعاملات التجارية فإن الريال التونسي بلغ قدرته الشرائية في قسنطينة 85% بينما قيمتها الحقيقية في الأسواق التونسية لم تتجاوز 60%[68]، وإلى جانب الريال الفضي التونسي الرائج في الشرق الجزائري، نلاحظ كذلك حضور العملة الذهبية التونسية في المعاملات التجارية بين الجزائر وتونس وتتمثل في المحبوب أو السلطاني الذي يزن 3.5غرام، وله كسور من فئة نصف سلطاني اذ تتغير قيمته حسب قيمة الريال ومدى الإقبال على العملة الفضية وحاجيات التجارة في الداخل والخارج [69].

مما سبق نستنتج أن العوائق والمشاكل التي تصادفها القوافل في طرقها كانت تقلل من نسبة الأرباح لدى التجار، خاصة إذا تعلق الأمر بدفع ضرائب المرور أو كراء حراس لحماية القوافل والسلع من قطاع الطرق، أو التخلف وعدم الوصول إلى الأسواق في الوقت المناسب إن كل هذه العوامل مجتمعة كان لها تأثير سلبي على حركية النشاط التجاري بين الإيالتين وهذا من منطلق أن القوافل التجارية أصبحت تخشى التنقل بين الإيالتين لبيع وشراء السلع والبضائع، كما أن هذا الصراع المزدوج دعم كثيرا قطاع الطرق الذين كانوا يمارسون السلب والنهب بالإضافة إلى أن العملة التي تصرف في الحدود بينهما في إطار عمليات المبادلات التجارية تأثرت قيمتها وأصبح هناك تداخل حتى في العملة[70]. وهو ما أدى أيضا إلى نقص توافد السلع التونسية بالأسواق الجزائرية وعلى رأسها زيت الزيتون والشاشية، نفس الشيء عرفته السلع الجزائرية بالأسواق التونسية ولتغطية هذا العجز في المنتوجات والبضائع كان يتم اللجوء إلى السلع الأوروبية أو الصحراوية، كل هذا وأكثر استغلته القبائل الحدودية للامتناع والتهرب عن دفع الضرائب.

إذن ما يمكن التوصل إليه في هذا الإطار أن الصراعات القبلية والعسكرية بين الإيالتين – من خلال الحروب التي وقعت بينهما– زادت من تباعدهما السياسي، خاصة وأن تونس كانت تعتبر الجزائر بمثابة عدو تقليدي لها، مما أثر تأثيرا مباشرا في نمو الحركية التجارية وزادت من انغلاقهما تجاريا[71].

خاتمة

من خلال ما قمنا بعرضه وتحليله في موضوع الخلافات الحدودية بين ايالتي الجزائر وتونس طيلة القرنين 17 و18م وانعكاساتها على حركية النشاط التجاري بين البلدين، توصلنا إلى جملة من النتائج والاستنتاجات نوجز ذكرها في النقاط التالية:

إن مسألة الخلافات الحدودية بين إيالتي الجزائر وتونس لم تكن وليدة التواجد العثماني في المنطقة المغاربية؛ بل كانت موروثة عن الحقب الزمانية السابقة وإن لم تكن بمفهومها الصريح إلا بعد تشكل الكيانين السياسيين في كل من الجزائر وتونس تباعا وهذا تحت ظل الدولة العثمانية.

إن جهل الدولة العثمانية وعدم فهم سلاطينها لجغرافية المنطقة المغاربية بشكل كافي أوقعها في عدة أخطاء خاصة في التقسيمات السياسية والإدارية تسببت بها في خلق جو من الاستقرار بين الإيالات المغاربية عامة والجزائر وتونس على وجه الخصوص.

أمام كل تلك الصراعات والخلافات التي نشبت بين الإيالتين والتي كانت تتسبب فيها قبائل التخوم المتهربة من دفع الضرائب والفارة من بلد إلى آخر، وكذا دورها الكبير في تأجيج نار الخلاف بدعم أحد حكام الإيالتين ضد الآخر، أصبح لزام على الحكام في كل من الجزائر وتونس إيجاد حل لتلك المعضلة، وذلك برسم الحدود الجغرافية وتحديد مناطق النفوذ بشكل دائم.

بالرغم من تمكن حكام كل من الجزائر وتونس من تحيين الحدود الفاصلة بينهما إلا أنهما فشلا في وضع حد لتحركات قبائل الحدود، والذي استمر طيلة الفترة العثمانية.

لقد ساهم الاقتتال المتكرر بين الإيالتين في خلق جو من الأمن في المنطقة الحدودية فضلا عن انتشار اللصوص وقطاع الطرق وامتهان بعض القبائل لمهنة السطو على القوافل التجارية المتنقلة بين البلدين.

إن إقدام حكام الإيالتين الجزائرية والتونسية على تحديد الامتداد الجغرافي بينهما، ساهم في ارتفاع أسعار البضائع الواردة من بلد لآخر، وذلك رغبة من التجار في تعويض ضريبة العبور التي كانت تفرض على التجار الوافدين على أسواق هذا البلد أو ذاك.

لم يقتصر تحديد الحدود وترسيمها على إظهار الاستقلالية والسيادة بين البلدين؛ بل تعداه إلى العملة والتي لم تكن موحدة النوع والقيمة، يضاف إليها المكاييل والأوزان التي كانت هي الأخرى غير ثابتة مما زاد في صعوبة عملية التبادل التجاري بين تجار الإيالتين.

بالرغم من كل تلك الخلافات والصراعات الحدودية التي كانت حاصلة في المنطقة الحدودية بين إيالتي الجزائر وتونس، وانعكاساتها على الحركة التجارية بين البلدين، إلا أن كل ذلك لم يقف حائلا في وجه إقامة علاقات تجارية بين الطرفين التونسي والجزائري، وصلت في كثير من فتراتها إلى أعلى المستويات وذلك بالعودة إلى الوحدة الجغرافية والتمازج والترابط الاجتماعي والديني، تضاف إليها فترات الصفاء والود التي مر بها البلدين.

الهوامش:

1- محمد الهادي شريف، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ الى الاستقلال**، ط3، تونس، تع: محمد الشاوش ومحمد عجينة، دار سراس للنشر، 1993، ص ص 52، 66.

2- المنصف التايب، "**المجال والسلطة في البلاد التونسية خلال العهد العثماني**"، مجلة روافد، ع4، 2018، ص11.

3- زهيرة سحابات، **الحضور الجزائري في إيالة تونس خلال العهد العثماني 1628-1830م**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الانسانية (شعبة التاريخ)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي اليابس –سيدي بلعباس–، الجزائر، 2020، ص 29.

4- أحمد قاسم، **إيالة تونس العثمانية على ضوء فتاوى ابن عظوم (1574- 1600)**، تق: عبد الجليل التميمي، تونس، منشورات التميمي للبحث العلمي والمطبوعات، 2004، ص ص 76،77.

5- زهيرة سحابات، المرجع السابق، ص 29.

6- المرجع نفسه، ص30.

7- عزيز سامح التر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، تر: محمود علي عامر، بيروت، دار النهضة المغربية للطباعة والنشر، 1989، ص 138.

8- زهيرة سحابات، المرجع السابق، ص ص 30، 31.

9- محمد بن مبارك الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج3، الجزائر، مكتبة النهضة الجزائرية، 1964، ص ص135،136.

10- يحيى بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ط2، ج2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص ص33، 34.

11- حسين خوجة، **ذيل البشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان**، تح وتق: الطاهر المعموري، الدار العربية للكتاب، 1990، ص 23.

12- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص ص50، 51.

13- (A), Berbrugger, «**Des frontiéres de L'Algérie**», Alger, R.A, Vol n°4,1860 , p p 401, 438.

14- حميدة عميراوي، **علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي**، الجزائر- قسنطينة-، دار البعث، 2012، ص 15.

15- سمير مشوشة، **النشاط التجاري بين الجزائر وتونس في القرن 12هـ/18م من خلال رحلات المغاربة**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2014، ص 27.

16- المرجع نفسه، ص 29.

17- عمار بن خروف، **العلاقات السياسية بين حكام الجزائر وتونس في القرن 18م/ 12هـ**، الجزائر، دار الأمل للنشر والتوزيع، 2017، ص ص 70، 231.

18- تنسب إلى الجد حناش من قبيلة هوارة البربرية، للمزيد ينظر: عبد الرحمن بن خلدون، **العبر وديوان المبتدأ والخبر**، ج 6، ط 3، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1983، ص405. وكذلك:

-(Ch) Féraud, «**Les Harars Seigneurs Des Hanancha**», Alger, R.A, Vol.n° 18, 1874, p p11, 32 .

19- أحمد قاسم، المرجع السابق، ص 121.

20- صورية حصام، **العلاقات بين ايالتي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر**، رسالة ماجيستير، قسم التاريخ وعلم الاثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص 19.

21- أرزقي شويتام، "**العلاقات الثقافية الجزائرية المغاربية خلال الفترة العثمانية**"، مجلة الدراسات التاريخية، ع13، الجزائر، 2011، ص 19.

22- حميدة عميراوي، المرجع السابق، ص 16.

23- توفيق البشروش، **جمهورية الدايات في تونس 1591-1675م**، تونس، شركة أوريس للطباعة، 1992، ص32.

24- محمد الصالح العنتري، **فريدة المنيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة**، مر وتحق وتع: يحيى بوعزيز، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، د.س، ص34.

25- محمد صلاح حقي، "**أي دور للعثمانيين والجغرافيا والقبائل في رسم الحدود بين إيالتي تونس والجزائر عبر اتفاقيتي 1614-1628م**"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، ع53-54، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، أكتوبر 2016، ص52.

26- محمد الباجي المسعودي، **الخلاصة النقية في أمراء إفريقية**، تونس، ط 2، مطبعة بيكار وشركائه، 1915، ص 92.

27- زهيرة سحابات، المرجع السابق، ص 92.

28- توفيق البشروش، المرجع السابق، ص33.

29- زهيرة سحابات، المرجع السابق، ص 93.

30- توفيق البشروش، المرجع السابق، ص33.

31-حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، تونس، ط3، دار الكتب العربية الشرقية، 1332هـ، ص136.

32- توفيق البشروش، المرجع السابق، ص ص 33، 34.

33-محمد صلاح حقي، المرجع السابق، ص56.

34- تعتبر أول معاهدة حددت فيها الحدود الفاصلة بين الإيالتين بسبب الصراع بين قبيلة بني شنوف المتحالفة مع أولاد صاولة وأولاد سعيد من تونس وبين قبيلة الحرار أسياد الحنانشة القاطنة بقلعة سنان شرق تبسة وبعد انهزام الجيش التونسي، أبرمت المعاهدة، ومن أهم البنود: أ- (واد السرات يشكل خط الحدود بين الإيالتين)، ب- (تهديم برج الكاف)، ج- (كل فرد ينتقل إلى الضفة الأخرى من الواد يكتسب مواطنة الدولة الموجود على أرضها)، ينظر:

Ernest Mercier, **Histoire de Constantine** J. Malle et F. Birpon, imprimeuréditeur, 1903, p215.

35- حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، الجزائر، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، 2009م، ص 46.

36- أ.و.ت دفتر رقم 2847، وثيقة 02، أنظر وثيقة الصلح في الملحق رقم 01، ص245.

37- زهيرة سحابات، المرجع السابق، ص 94.

38- المنصف التايب، المرجع السابق، ص ص 15، 16.

39-محمد الهادي شريف، المرجع السابق، ص76.

40- حميدة عميراوي، المرجع السابق، ص 16.

41- عمار بن خروف، المرجع السابق، ص ص 70، 231.

42 -M. Amine, **géographie des échanges commerciaux de la régence D'Alger a la fin de l'époque ottomane 1792-1830**, Tunis, Revue d'Histoire Magrébine, 1993, n° 71- 72, p357.

43- رشاد الإمام، **سياسة حمودة باشا في تونس (1782-1814م)** ، تونس، منشورات الجامعة التونسية، 1998م، ص ص300، 301.

44- عبد الرحمان عزي، **التواصل القيمي في الرحلة الورثلانية الموسومة نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار من تأليف سيدي الحسين بن محمد الورثلاني 1125-1193هـ**، الجزائر، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2011، ص ص55، 56.

45- حبيبة، محيدب، **العلاقات التجارية بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر**، رسالة ماجيستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2016، ص78.

46- حسين بن محمد الورثلاني، **نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار**، الجزائر، مج1، مطبعة بيير فونتانا الشرقية في الجزائر، 1908، ص127.

47- الصغير بن يوسف، **المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي**، تق وتح: أحمد الطويلي، تونس، المطبعة العصرية، 2009، ص180.

48- رشيد حفيان، **الطرق والقوافل التجارية بين الحواضر المغاربية وأثرها الحضاري في العهد العثماني خلال القرنين 11- 12هـ/ 17- 18م**، رسالة ماجيستير، قسم التاريخ، كلية الآداب والحضارة الاسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2014، ص47.

49- الحاج حمودة بن محمد بن عبد العزيز الوزير، **الكتاب الباشي**، تح: محمد ماضور، تونس، قسم الدار التونسية للنشر، 1970، ص67.

50- الحاج ابن الدين الأغواطي، **رحلة الأغواطي الحاج ابن الدين في شمال إفريقيا والسودان والدرعية**، تر وتح: أبو القاسم سعد الله، الجزائر، المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، 2011، ص102.

51- حبيبة محيدب، المرجع السابق، ص 82.

52- المرجع نفسه، ص81.

53- أحمد قاسم، المرجع السابق، ص 310.

54- أبو سالم عبد الله بن محمد، العياشي، **الرحلة العياشية 1661/1663م**، حققها وقدم لها: سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، دار السويدي للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص ص539، 542.

55- المصدر نفسه، ص 543.

56- حبيبة محيدب، المرجع السابق، ص 64.

57- إبراهيم السعداوي، "**أسباب توتر بين أتراك الجزائر وحكام تونس**"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، منشورات التميمي للبحث العلمي، ع37، ديسمبر 2008، ص 125.

58- محمد استيتو، "**معوقات الاقتصاد المغربي في العصر الوطاسي-السعدي من خلال كتب الرحلة والجغرافيا، أنموذج كتاب "وصف إفريقيا لحسن الوزان"**"، قسنطينة، الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ع6، 2005، ص ص90، 91.

59- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص350، 351.

60- محمد عمر مروان، **الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في غدامس خلال العهد العثماني الثاني 1835-1912م**، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2009، ص364.

61- عبد الكريم الفكون، **منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية**، تق تع تح: أبو القاسم سعد الله، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1987، ص ص35، 36.

62- Prax, **l'Algérie méridional ou Sahara algérien**, Paris, R.O.A.C, T4, 1848, p200.

63- Prax, **commerce de l'Algérie avec la Mecque et le Soudan**, Paris, R.O.A.C,T.6, 1850, p01.

64- K.Yvette, et autres, **Le Maghreb de l'empire ottoman a la fin de la colonisation**, Paris, édition-belinb, 2007, p03.

65- أبو عبد الله محمد بن أحمد الحضيكي، **الرحلة الحجازية**، ضبط وتعليق عبد العالي لمدبر، الرباط (المغرب)، مركز الدراسات الأبحاث وإحياء التراث، 2011، ص88.

66- المصدر نفسه، ص81.

67- حميدة عميراوي، المرجع السابق، ص 35.

68- صرهودة يوسفي، **معاملات ومبادلات اقتصادية في قسنطينة أواخر العهد العثماني**، مذكرة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2005، ص105.

69- محمود فروة، **التجارة والتجار في تونس (1881-1956م)**، جامعة تونس، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2009، ص 217.

70- سمير مشوشة، المرجع السابق، ص29.

71- المرجع نفسه، ص30.